

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

علاقة المجتمع المدني بالدولة بين القانون وعلم الاجتماع

The relationship of civil society with the state between law and sociology

بالخير دراجي*

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي derradji-belkheir@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/03/01

تاريخ القبول: 2022/01/15

تاريخ ارسال المقال: 2021/12/10

*المؤلف المرسل

الملخص:

يمثل المجتمع المدني عاملاً رئيساً في بناء المجتمع وإرساء القواعد القانونية لبناء الدولة وغداً مفهومه يقدم إجابة عن العديد من المسائل القانونية والسياسية، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة وهو أيضاً الرد على تمرکز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية أيضاً وديكتاتوريات العالم الثالث، ومنذ فترات طويلة كان الإنسان يسعى للبحث عن أجود الوسائل لإشباع احتياجاته، من بين أهم هاته الطرق الحاجة الملحة للاجتماع بالآخرين لتكوين مجتمع منظم يسوده التعارف فيما بين الأفراد ليشكل بهذا التحالف أحد أهم أشكال تنظيم المجتمعات داخل الدولة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع؛ المدني؛ دولة؛ القانون؛ التنظيم؛ العالمي.

Abstract :

Civil society is a key factor in building society and establishing legal rules for state-building. Its concept provides an answer to many legal and political issues. It is a response to communist states' one-party authority by establishing a social reference outside the State. It is also a response to the centralization of decision-making in Liberal States. It is also a response to the market economy's control over social life as well as Third World dictatorships. For a long time, man has been looking for the best ways to meet his needs. One of the most important of which is the urgent need to meet with others in order to form an organized society in which people are familiar with one another, resulting in one of the most important forms of community organization within the State.

Keywords: society ; civil ; state ; law ; organization ; international.

مقدمة:

هناك أكثر من نقطة بداية لدراسة مفهوم المجتمع المدني، وبالتأكيد لا يمكن إهمال عصر النهضة وعصر التنوير ونحن إزاء هذا المفهوم، إذ يصح اعتبار عصري النهضة والتنوير مُنطلقاً لدراسة مفهوم المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة أو بمصطلح أكثر شمولاً تأثير المجتمع المدني وعلاقته بالسلطة الحاكمة في القانون وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا في ظل التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم. اهتم أغلب الدارسين بالمراحل التي نشأ فيها المجتمع المدني ألا وهما عصر النهضة وعصر التنوير بحيث أصبحتا تقليداً مهيمناً، إلا أن خلفية هذا البحث هي مساءلة هذا التقليد المهيمن ووضع على محك المنهج الفعلي تُعتبر بدائل تمكّنا من التعامل مع مفهوم المجتمع المدني بنوع من الصرامة المعرفية وتتيح أكثر من فرصة لمعرفة ورصد مفهومه ودلالاته المعرفية.

وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين سواء على الصعيد الغربي أو العربي لدرجة أخذ فيها البعض يتحدث فيها عن إقامة مجتمع مدني على صعيد قاري أو عالمي بعد أن كانت النظرة البدائية الأولى محصورة فقط في المجال العربي وهو الاتجاه الحديث نحو دراسة البعد العالمي للمجتمع المدني الذي نتج عنه ما سمي "بالمجتمع المدني العالمي" الذي اكتسب أهمية بالغة في مطلع الألفية والذي لم يكن معقوداً إلا على هامش مؤتمر عالمي حكومي، وقد أثّرت مسألة المجتمع المدني العالمي بقوة من خلال عدة مؤتمرات ومنتديات في مرحلة التسعينات إذ كانت له مواقف خاصة و متميزة عن الحكومات، نذكر من بينها سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة والتي صاغت "جدول أعمال" قضايا القرن الحادي والعشرين كقمة الأرض للبيئة والتنمية المستدامة 1992، حقوق الإنسان 1993، السكان والتنمية 1994، قمة العالم للتنمية الاجتماعية 1995، مؤتمر المرأة العالمي 1995. (1)

دائماً حول أهمية أو إنشاء مجتمع مدني أقر الفيلسوف (أفلاطون) مقولته الشهيرة بأن الإنسان حيوان مدني بطبيعته، والقصد من كلمة مدني أن المدينة التي أصبحت في شكل دولة هي الشكل المثالي لتنظيم المجتمع الإنساني لتحقيق السعادة وترسيخ الرفاهية (2).

وكانت محصلة الدراسة الجمع بين الأفكار الأصيلة الراسخة المتعلقة بالتفكير المنطقي السليم للمجتمع المدني من جانب وعلاقته بدولة القانون من جانب آخر، فلا وجود للقانون إلا في مجتمع تحكمه سلطة ويضعه القابضون على السلطة ومن هنا يظهر اقتران الدولة بالقانون بحيث يمكن القول بأن لا قانون بدون سلطة فالأصل هو قانون الدولة. (3)

تساءلُتُ من خلال هذه الورقة البحثية فكانت الإشكالية الرئيسية كالتالي:

- ماهي محفزات وعوامل انبناء المجتمع المدني داخل الدولة؟

الإشكالية الرئيسية تفرعت عنها إشكاليات فرعية أهمها:

(1) لماذا الحاجة أصلاً للمجتمع المدني وهل من بدائل تقوم مقامه؟

2) لماذا الافتتان به في مرحلة من مراحل حياة المجتمعات حتى أضحى عملاقا مفاهيميا يزداد تعقلاً بشكل كبير في حياة الأفراد ثقافيا اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا؟

- لعل طرحنا لمجموعة من التساؤلات تجعلنا بقدر المستطاع نتبع تحليل العديد من الأفكار الواردة في موضوع المجتمع المدني، فكنت مضطرا للجوء إلى نوع من الغرابة والانتقاء في التعامل مع الكم الهائل للمعلومات اللصيقة بالموضوع فكانت محصلة الدراسة الجمع بين الأفكار الأصلية المستمدة من التفكير العلمي البناء للمجتمع المدني وبين ما جدّ أو ما هو متعلق بالمجتمع المدني مع الدولة أو السلطة الحاكمة في علم القانون وعلم الاجتماع، وعليه سنتبع التقسيم الثنائي من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مشكلات العلاقة بين المجتمع المدني مع الدولة (السلطة).

المبحث الثاني: وظائف المجتمع المدني وعلاقته بحقوق الإنسان.

المبحث الأول: مشكلات العلاقة بين المجتمع المدني مع الدولة:

يتعارض المجتمع المدني مع المجتمع المتوحش كما أن التعارض يكون بين المجتمع العسكري والمجتمع الديني، لكن زيادة على ذلك فهذا المفهوم في حد ذاته يدخل أحيانا في عدة تعارضات وفي مستويات أكثر تعقيدا أو غموضا بدء بمفهوم الجماعة ومرورا بمفهوم الفرد وانتهاء بمفهوم الدولة، وأمام المتطلبات فنحن حتما أمام أكثر من مفهوم ومعنى وجب علينا إرساء نسق واضح المعالم، وعليه سنحاول تجزئة هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين نعالج في المطلب الأول مفهوم المجتمع المدني والدولة في الفكر الغربي وفي المطلب الثاني مكانته ودوره في بناء الدولة في الفكر العربي.

المطلب الأول: المجتمع المدني والدولة في الفكر الغربي (المفهوم والأبعاد)

مفهوم المجتمع المدني وثيق الصلة بالحضارة الغربية فقد استخدم منذ العصور القديمة التي تعود إلى أواسط القرن السابع عشرة وبداية القرن الثامن عشر وتوغلت فكرة نشأته لتنتقل إلى الفلسفة السياسية لوجود الصلة بين قطبين اثنين هما (المجتمع والسياسة) وذلك بسبب الصراع القائم داخل فكرة الحق الطبيعي وبعدها فكرة العقد الاجتماعي الذي وحد بين الأشخاص وأسس لبناء فكرة الدولة والمجتمع التعددي،⁽⁴⁾ وفي اللحظة التي جعلت فيها الدولة تقوم على العقد بدأت مرحلة نظرية نهايتها مفادها اعتبار المجتمع سابقا على الدولة وقادرا على تهيئة وتنظيم نفسه خارج مجال الدولة ومع أن هذه المرحلة بدأت تبريرا للملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة واعتبارها نقيضا لفكرة العقد الاجتماعي وروحه.⁽⁵⁾

لعب المجتمع المدني في الفكر الغربي دورا في تقديم الإجابة عن الكثير من المسائل كالدور على سلطة الحزب الواحد في جدول الشيوعية والرد على بيروقراطية وتمحور عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وظهوره كان مرتبطا بالمدرسة الكلاسيكية وقد سعت مدرسة العقد الاجتماعي للقضاء على فكرة الحكم المطلق للملوك عن طريق مجموعة من النظريات لتطرح أفكارا بديلة تقوم على أساس تحديد سلطات الحاكم والتخلي عن النظريات الدينية وإحلال نظام اجتماعي مبني على أسس غير دينية ولا يرتبط بالإرث العالمي، فترى بأن مجموع المواطنين الأحرار هم الذين اختاروا بمحض إرادتهم حكاهم بموجب العقد الثنائي الذي تم إبرامه بين الحاكم والفرد ليحدد شكل

وطبيعة النظام الذي يروونه مناسباً ولعل أهم مفكري هذه المدرسة نجد فلاسفة العقد الاجتماعي، وهم توماس هوبس، جون لوك، جون جاك روسو. (6)

المفكر جان جاك روسو يرى بأن العقد عنده يجب أن يؤسس شعباً قائماً برؤسائه أو من دونهم وإرادة عامة لا تتجزأ أي أن السيادة لا تقبل التجزئة لأنها داخل الشعب وأن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة وهي سيادة يتم استخراجها من صلب الشعب لأنه يمثل الإرادة الحقيقية. (7)

في مجال التعاقد حاول الفقيه "كارليل" أن يوضح أن التعاقد كان المبدأ الأساسي للمجتمع الفدرالي مدعماً استنتاجه بكون التعاقد قد تغير معناه شيئاً فشيئاً منذ القرن الثالث عشر وحتى القرن السادس عشر، وقد حلل "جيارك" الدولة بأنها كل أصلي جوهري غير قابل للانقسام حيث لا وجود للمجتمع وإنما يعتبر متفرعاً عن الدولة ومشتقاً منها، وحرية الأفراد وإدارتهم المطلقة لا توجد سوى في حرية الدولة وإرادتها المستقلة ويؤكد الفقيه "جيارك" على أن تاريخ مفهوم المجتمع كانت بدايته استقلالاً عن مفهوم الدولة عندما تبلور التعاقد في القانون الخاص ومن ثم تعميم هذا التعاقد الذي سينتج عنه المجتمع كمفهوم يعوض كل الانتماءات مهما كانت. (8)

وقد فتح الفقيه "فيكو" جدلاً حول النظرية العقدية ونظرية العقد ضد الفلاسفة السياسيين اللتين أعطتا الأساس لمفهوم الدولة على نموذج الشركة التجارية، فكان يتناول موضوع المجتمع على خلفية أنها مفاهيم من قبل الجمهورية أو الكومنولث بمعنى الدولة يمكنها أن تكون كامنة فيه مع اعتراضه أن تكون الشركة التجارية نموذجاً ملائماً لنظرية الدولة. (9)

المفكر "توماس هوبس" صاحب نظرية السلطة المطلقة في الفكر السياسي (1651) وهو من بين الاساتذة المؤيدين لنظرية العقد الاجتماعي، فيرى بأن التعاقد لا يكون إلا بالتنازل الإرادي عن الحرية، ومع هذا فقد حُورب هوبس ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، والأكثر من هذا فلم يعتبر السلطة المطلقة معطى قائماً في الطبيعة، لكن جعلها إلهياً اصطناعياً بمعنى إلهياً من صنع البشر وعليه فالمجتمع المدني هو ذلك المجتمع القائم على التعاقد من جهة، وأن إرادة الأفراد هي مؤسسة قائمة على قانون العقل من جهة أخرى. (10)

فالمجتمع المدني عند هوبس هو ذلك المجتمع القائم على التعاقد حتى ولو اتخذ شكل الحكم المطلق وأُعتبر بذلك بأنه منظراً للسلطة المطلقة للحاكم، هاته الآراء التي أقر بها هي أسباب فتحت باب الانتقادات اللاذعة والتي أدت إلى حرق جميع كتبه ومؤلفاته، بالرغم من هذا فتصورات هوبس للعقد الاجتماعي يعتبر حلقة أساسية مهمة في تطور مفهوم المجتمع المدني فيرى باختصار بأنه نشأ بدون دولة في المرحلة الأولى، ليتطابق مع المجتمع السياسي بإرجاعه إلى الدولة أثناء قيام العقد. (11)

المفكر "جون لوك" يُعتبر من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماماً بالمجتمع المدني، وقد قصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد طواعية سعياً منهم لضمان حقوقهم المتساوية التي يتمتعون بها نظراً لغياب السلطة، فيتفقون على تكوين مجتمع يكفل لهم حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية من ناحية، وعلى الأشخاص الالتزام بطاعة تلك السلطة التي تتحكم في المجتمع من ناحية أخرى مع التزامهم ببند العقد. (12)

يضيف نفس المؤرخ بأن الملكية المطلقة التي كان يزعم البعض بأنها نط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني، ويرى لوك بأن المجتمع هو مصدر شرعية الدولة وبإمكانه عزل السلطة إذا تمردت على العقد ولم تتقيد ببنوده الذي وقعته، ويفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف أو خوض الحروب الأهلية وويلاتها وما ينجر عنها من خسائر مادية وبشرية. (13)

فبهذا المعنى أسس جون لوك في تصوره لمجتمع منظم أساسه الاحترام المتبادل بين البشر والمجتمع يعيد بناء ذاته تلقائيا من دون دولة وبهذه الخصائص جعل المجتمع مصدرا لشرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها، لكن البعض يرى بأن المجتمع الذي تحدث عنه جون لوك خارج إطار الدولة هو المجتمع الاقتصادي وليس السياسي، ودليل ذلك ما يعتقد جون لوك عن الانتقال من حالة الطبيعية إلى المجتمع الاقتصادي، فالدولة يستحيل عليها مراقبة الظواهر الاقتصادية والنقدية فحسب رأيه فالدولة والمجتمع وجهان لعملة واحدة، في حين يخرج عنهما المجتمع الاقتصادي. (14)

يتضح مما سبق، أن عبارة المجتمع المدني التي استعملت في الفكر الغربي كانت تشير إلى المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وُحد بين الأفراد وأفرز الدولة، فالعبارة كانت تدل على المجتمع والدولة معا فالمجتمع المدني حسب صياغته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدية، وبهذا فهو لا يعرف السيطرة أو التبعية والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية لكنها علاقات بين أحرار متساوين وعليه فإن المجتمع المدني لا يعرف المراتب ولا التدرجات الاجتماعية، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية. (15)

هي إذا بعض المحطات التي نشأ فيها المجتمع المدني في مراحل الأولى، فكان لمدرسة القانون الطبيعي دور بارز وخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر فاهتمت بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي يسبق نشأه الدولة.

هاته المعطيات لم تدم طويلا لتتغير المفاهيم المتعلقة برسم المجتمع المدني لدى الفكر الغربي بناء على جملة من الأشياء نذكر من بينها الصراعات السياسية والاجتماعية التي عرفت المجتمعات الأوروبية أثناء فترة القرن السابع عشر والثامن عشر، أيضا الخلفية الأساسية المساهمة في رسم معالمه التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي زيادة على الانجازات التي حققتها الثورات البرجوازية وتطور الرأسمالية، فبعد أن كان منصبا على التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي يسبق الدولة فإن فلاسفة العصر الحديث اهتموا بالتمييز بين المجتمع والدولة ليظهر للعيان ممن عارضوا وانتقدوا ما قيل في السابق. (16)

من المفكرين الذين برزوا في هاته الحقبة الفقيه الفرنسي "هيغل" فهو أول من عارض مؤيدي العقد الاجتماعي مبرزا عجز المجتمع المدني في تنظيم مقوماته وعدم قدرته على تحقيق العدالة والحرية وحاجته للدولة باعتبارها قوة خارجية للقيام بذلك لفرض الحماية الخارجية والداخلية فنجد أن طبيعة العلاقات في تكوين المجتمع

المدني أقرب للمجتمعات الإقطاعية ويتجلى هذا عن طريق وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة، وعلى أساس ذلك لا ينبغي أن تخلط الطبيعة العامة للنشاط المدني مع المجال العام للدولة، ومعنى هذا بأنه ليس هناك أي مجال للناشطين المدنيين تماما وهو ما حاول توضيحه بنوع من التفصيل الأستاذ "هابرماس" فالمجتمع المدني صيغة لإدارة الشؤون العامة دون تدخل من طرف الدولة - كما يرى نفس الفقيه-، فهو بؤرة المواطنة حيث تتاح لكل مواطن فرصة فطم نفسه دون الاتكال عن الدولة. (17)

وعلى أساس ذلك فقد شكل فكر هيغل حول المجتمع المدني نواته الأولى ليتطور هذا المفهوم خاصة بعد ترسيخ الديمقراطية بالمفهوم الغربي، وما تبعه من تطورات سياسية اجتماعية كانت تصيب في خانة تدعيم الديمقراطية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني.

يوصل الفقيه هيغل عرض أفكاره فالمجتمع المدني من منظوره يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكل المجتمع المدني شرط للحرية وإطارا طبيعيا لها وهو يتكون من أفراد لا يرون إلا مصالحهم الشخصية ويتعاملون بينهم، فيعتقدون جازما المجتمع المدني هو مجتمع الأنانية و بحاجة مستمرة للمراقبة الدائمة من طرف الدولة. (18)

يرد الفقيه "بوبيو" عن هيغل في كيفية وصفه للمجتمع المدني فهو من أحد جوانبه أرحب من المفهوم الذي سيصوغه ماركس، لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فقط، لكن يضم القضاء ودائرة الشرطة والمؤسسات الإدارية الحساسة التي سيغزوها ماركس إلى الدولة، وهو أضيق لأن المجتمع المدني لدى هيغل يمثل الحلقة الوسطية بين الأسرة والدولة. وقد شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، ويرجع السبب إلى محاولة وسطية المجتمع المدني إلى اعتماده على الوسائط بين الفرد والدولة وعدم التخلي على البنى العضوية التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة. (19)

ربما يمكن تصور هيغل للمجتمع المدني بأن هذا الأخير يتكون من مجتمع ضعيف وبنية تحتية مهترئة والدعوة لبناء دولة قوية نتيجة تأخر ظهور الدولة في ألمانيا والواضح بأنه كان يأخذ بالفصل المطلق بين المجتمع المدني و الدولة هاته الأخيرة تنشأ بنشوء عناصرها المادية المعروفة ليشكل قيامها قيام كيان صلب كافيا ليكبح جماح المجتمع المدني، وما يؤخذ على الفقيه بأنه أفرط في قدسية الدولة وأكسبها شرعية غير مسبوقة، ووضعها فوق الجميع وفي أماكن غلbia. (20)

مفهوم "كارل ماركس" (1818-1883) للمجتمع المدني وإن قد إتفق مع هيغل في فكرة فصل المجتمع المدني عن الدولة، لكن من زاوية أخرى فهو ينظر للدولة نظرة متشائمة لأنها لا تمثل إلا فضاء يعاني فيه الإنسان من الاغتراب، موضحا أن الدولة هي جهاز مسيطر اجتماعيا واقتصاديا وهو أيضا جهاز قمعي يجب التسلط والاعتماد على مجموعة من الوسائل كالإكراه والتعذيب وغيرها من الوسائل الأخرى. (21)

من خلال العرض الذي قدمناه وتصور كل من كارل ماركس والمفكر هيغل حول المجتمع المدني توصلنا إلى تعادل مفهوم المجتمع المدني مع الدولة فأصبح فيه المجتمع المدني بمثابة همزة وصل بين الدولة والمجتمع.

المرحلة الثانية له في الفكر الغربي الحديث، تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبالضبط من إيطاليا مع المفكر والفيلسوف الإيطالي "أنطونيو غرامشي" في الفترة من عام (1891، 1937) حيث طرّح المفهوم من جديد على نشاط البحث والدراسة، خاصة بعد الثورة الشيوعية في روسيا، والفكرة الرئيسية لهذا المفكر هو أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد ماركس وهيجل، بل هو فضاء للتنافس الإيديولوجي⁽²²⁾، كما ينظر للمجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا والثاني مجتمع سياسي (الدولة) وظيفته هي السيطرة والإكراه.⁽²³⁾

نفس المفكر ربط المجتمع المدني بإشكالية الديمقراطية وبدور المثقف في إنتاج البدائل في خضم الصراع اليومي الواقعي، فأولى أهمية بالغة للأحزاب السياسية التي يطلق عليها اسم المثقف الجمعي⁽²⁴⁾، هذا الأخير يحاول القيام بدوره في تفعيل البعد الثقافي داخل الحزب هدفه إيجاد وبلورة العلاقة بين شعارات الحزب وإيديولوجية، وبين الحزب وأتباعه لتكوين مثقفين من الطبقة الفقيرة للوصول للوحدة الأيديولوجية، وهي معطيات حسب ما يراها غرامشي تحقق الكتلة التاريخية، التي ينتج عنها تقدم وازدهار بوعي الطبقات الكادحة (طبقة العمال) من حالة الوعي بالبنية التحتية إلى حالة الوعي بالبنية الفوقية.⁽²⁵⁾

فالأفكار التي أدلى بها الفلاسفة حول مفهوم وتطور المجتمع المدني في تلك الحقبة هي المراحل اللاحقة لعصر النهضة كانت نتيجة نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية، فجسدت السلطة العديد من أشكال الظلم والقهر والتعدي على حقوق الشعوب التي لطالما طالبت بالديمقراطية ليقمى إنشاء مجتمع مدني أمل الجميع.⁽²⁶⁾

وهي معطيات أدت للمنادات بتأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن حقوق الفرد في مواجهة المستبدين والظلمة، لإعادة التوازن بين النظام والحرية التي يسعى لتحقيقها الفرد.⁽²⁷⁾

المطلب الثاني: المجتمع المدني والدولة في الفكر العربي:

إن الأدبيات العربية تفتقر إلى تأصيل نظري دقيق حول مفهوم المجتمع المدني، وهو ما جعل استخداماته في الغالب عرضة للانتقائية وفي هذا المجال طرح العديد من الباحثين قضية مدى صلاحية استخدام المفهوم ومدى تلائمه والبيئة العربية، وكان الخلاف في أشده حول طبيعة المفهوم ودلالاته بين مؤيد ومعارض فانقسم الفكر العربي إلى موقفين الأول يعتبر البنى الجمعية هي النسخة العربية الأصلية عن المجتمع المدني، أما الثاني يعتبر المنظمات الطوعية الحديثة هي المجتمع المدني، والموقفان لا يتعاملان مع الحالة العربية بجدلية، ذلك لأن مفهوم المجتمع المدني عندما يفرض فرضاً يساعد على تثبيت عناصر الحالة العربية، فتسمية أو عدم تسمية مجموعة الأفراد المتحدين بالمجتمع المدني لا تفيد كثيراً في فهم دورها الاجتماعي ولا فهم التغيير الطارئ وهذا هو التحدي، وإذا لم يصلح المفهوم في مواجهة التحدي فهذا ذنب المفهوم واستخدامه وليس ذنب الواقع.⁽²⁸⁾

مجموعة من الصعوبات واجهها المجتمع المدني في التاريخ العربي أو الإسلامي نذكر من بينها:

- 1- شيوع واستخدام هذا المصطلح يُفرز العديد من النتائج السلبية كالانتقائية في نقل المفهوم والتحيز في استخدام المفهوم والمبالغة في قيمة هذا المفهوم. (29)
- 2- الاختلاف السائد في التكييف المفاهيمي للمصطلح في اللغة العربية عكس ما هو سائد في اللغات الأجنبية الأخرى التي تتشابه إلى حد كبير إن لم نقل تتماثل في ترجمة المصطلح اللغوي وهو الاشكال العالق في لغة الضاد، فتعبير المواطنة الذي شاع استخدامه لترجمة (citoyenneté) يخرج عن المدينة والمدني ويعتمد على تعبير الوطن كأساس للاشتقاق وهو إشكال لغوي بحت. (30)
- 3- من ضمن الصعوبات أيضا نذكر مواقف مشتركة تتعلق بالمجتمع داخل الوطن العربي ومن ثم ثبات المعنى والقصد، وينتج عن هذا ثلاث أشياء أساسية الأول اختزال معناه في حيز ضيق وواحد يستجيب للحاجة الطارئة في الاستخدام، أما الثاني فهو التغيير السريع في المضمون النظري للمصطلح، أما الأمر الثالث فهو السياق الجديد لاستعمالاته التي تربطه المعتقدات الاجتماعية والسياسية. (31)
- نظرة أخرى حول إشكالية مفهومه، فقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالنقاش الحاد الذي أقيم حول استخدام هذا المصطلح في الخطاب العربي المعاصر بمعنى آخر إشكالية المفهوم (الرفض والقبول)، فيرى الاتحاد الأول بأن المجتمع المدني مفهوم إيجابي ضروري لبناء الهيكل الديمقراطي البناء وإرساء معالم الحكم الصالح في كل المجتمعات وهو ربما طرح يحظى بدعم كبير من طرف نشطاء المجال الديمقراطي، وبالمقابل أنصار الرأي الثاني يرون بأنه لا جدوى من استخدامه في الوطن العربي، لأنه لم ينبع من نضج الدولة أو نضج المجتمع، ولأن هذا المفهوم مرتبط أساسا بواقع التطورات السياسية التي شهدها العالم الغربي الذي شهد جملة من التحولات في شتى الميادين فلا يمكننا أن نعترف بالمجتمع المدني في البيئة العربية التي تمتاز بالركو والجمود. (32)
- يؤكد ويصير أنصار هذا الرأي حديثهم بأنه لا يصح الحديث عن المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي نائبا، لأن الخوض في معرفة تحليل مفاهيمه خارج البيئة الغربية يعتبر مغالطة كبيرة، فاستخدامه في العالم العربي والإسلامي يفقد مضمونه ويصبح بهذا مجرد شعار أجوف يُرفع لسد الفراغات التي عجزت عنها الدولة والمجتمع المدني معا. (30)

أسانيد الاتجاه المؤيد لوجود المجتمع المدني اعتمدت على مقومات نظرية وعملية كما يلي:

- (أ) **الحجج النظرية:** أساسها الحرية السياسية ومبدأ الشورى ويصرحون بأن الخروج من كنف الغموض وللوصول بالمفهوم إلى غاية الوضوح أن يتم التعريف على نحو إجرائي، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي فالحرية الأساسية التي يكون أساسها مبدأ الشورى في الإسلام تُعبّر صراحة عن إرادة الأفراد بكل أجناسهم وأعمارهم. (34)
- (ب) **الحجج العملية (الميدانية):** إن التاريخ العربي يدُكر لنا مؤسسات أقيمت ونشأت في التاريخ العربي باعتبارها مؤسسات المجتمع المدني فقد كان هناك أهل الحق والعقد الذين يشكلون مجلس الشورى للخليفة في الدولة العربية الإسلامية، كما ظهرت في المجتمع العربي في الإسلام المساجد التي كان لها دور كبير في هذا المجال وكان هناك جمعية انيطت لها وظائف منفصلة عن وظيفة الدولة، وكان المسجد بمثابة

مركز للإشعاع الثقافي فكان المجتمع المدني يُدير نفسه بنفسه قبل قرون طويلة من ظهور فكرة المجتمع المدني. (35)

من خلال ما سبق تتضح مسألة الجدل الذي أثاره استخدام مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية، وفي ظل هذه الإشكالات يمكن القول بأنه أصبح رهينة أساسية فرضتها جملة التحولات التي صاحبت عولمة القيم، كونه الأداة الحقيقية التحليلية في دراسة المسائل القانونية الاجتماعية، الثقافية، السياسية في الوطن العربي. وإن كان هناك اختلاف كبير في مفهوم المجتمع المدني من فئة من مثقف لآخر إلا أن هذا لم يمنع من إعطاء مفهوم شامل يكاد يتفق عليه الكثير من المثقفون والفلاسفة العرب فهو:

1- ضمير الأمة اليقظ الذي يعرف مصالحة الحيوية وكيف ينوه عنها بذكاء وفطنة، وكيف يحميها من كيد الأعداء والخصوم لأن الحضارة هي تنافس بين الأعراق والأجناس وطريقتها غير خال من الدسائس والفتن، لهذا يجب على كل مجتمع مدني يرغب في التواجد على ساحة المجد الإنساني، أن يتسلح بالعزيمة واليقظة والحذر لكي يفرض وجوده ويفتك اعتراف المتنافسين على القيادة. (36)

2- المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات والمؤسسات المنفصلة عن الدولة والتي تهيئ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتهم هدفها تفعيل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع بتنشيط دور أعضاء المجتمع الفاعلين والتحرك السليم لتحقيق الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. (37)

3- تعريف آخر يضاف لهذا الحقل المعرفي فيوصف بأنه الفضاء الذي يجمع القطاع غير الحكومي لغاية غير مُكسبة ويتشكل من منظمات متبوعة وجمعيات، ومجموعات من المصالح المتعلقة بنشاطاتهم من أجل حل مشاكلهم اليومية. (38)

4- أثناء انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 أجمع المثقفون العرب على تبني تعريف إجرائي للمجتمع المدني فقالوا: بأنه المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال سلطة الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف كالسياسية منها أي صنع القرار على المستوى الوطني وسيطرة آرائها واقتراحاتها مثل الأحزاب السياسية والنقابات، كما يوجد أيضا أغراض ثقافية هدفها نشر الوعي الثقافي، أما الأهداف الاجتماعية فهو الإسهام في العمل الاجتماعي والجمعوي لتحقيق التنمية المستدامة. (39)

هي إذا بعض التعريفات التي أدلى بها بعض المهتمين في مجال المجتمع المدني تم استنتاجها من خلال المخاض العسير الذي شهده عبر التاريخ.

المبحث الثاني: وظائف المجتمع المدني وعلاقته بحقوق الإنسان.

إن حقن المناقشات التي كانت في السابق والتي لازالت في الوقت الراهن حول التحولات الديمقراطية في الوطن العربي وفي العالم المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني، لهُو دليل على مخاض التحول من الدولة السلطوية أكثر مما هو دلالة على التحول إلى الديمقراطية، بالرغم من أنها مقتصرة على ظواهر لا علاقة لها بإعادة إنتاج المجتمع لذاته ماديا وروحيا مقابل الدولة والانتفاضات الشعبية. (40)

كل هاته المساعي كانت تهدف الى إنشاء المجتمع المدني وبناء دولة القانون على أساس استخدام مجموعة من الوسائل التي تراها الدولة مناسبة وفعالة ومن ثم فاستراتيجية المجتمع المدني محكومة باستراتيجية أعلى وأقوى وهي السلطة، وانطلاقاً من هذا المنظور فالمجتمع المدني ليس إضعافاً للدولة كما متداول وإنما هو الحاجة للقوة، فالدولة الحديثة عادة ما تسعى جاهدة لمد خيوط التواصل مع المجتمع المدني وإقناعه بإتباع صيغ بعينها لتحقيق هذا المطلب، فتحمل الدولة لمجموعة من المهام والمسؤوليات في شتى الميادين الاقتصادية السياسية، الاجتماعية وغيرها يعتبر في الحقيقة الأمر مسؤولية عن الأوضاع المعيشية وجزء لا يتجزأ منها، والدولة المعاصرة لا تبيد المجتمع المدني أيضاً ولكنها تشرف على رسم الاستراتيجية بواسطة آليات للحوار واللجان المشتركة ومبدأ المشاركة يمس كل أفراد المجتمع دون تفرقة في الجنس، بما فيها المرأة التي خصصت لها دساتير العالم حيز لا يستهان فيه، كوسيط في صنع القرار وحتى المشاركة في الحياة السياسية فبدأت الدولة تغير نظرتها للمجتمع من نظرة الشك إلى النظرة التأملية لأنها باتت مقتنعة أن من مصلحتها إدماج المجتمع المدني في مخططاتها والذي له مجموعة من الوظائف التي ترتبط بحقوق الإنسان.

وهو ما سنحاول معرفته بإذن الله في المبحث الموسوم بوظائف المجتمع المدني والعلاقة التي تربطه مع حقوق الإنسان من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: وظائف المجتمع المدني.

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بحقوق الإنسان

المطلب الأول: وظائف المجتمع المدني.

يضم مجموعة من الوظائف والأهداف فبين مكوناته عناصر انقسامية تعود بالأساس على منطق العدل والقانون، فلا وجود للمجتمع المدني إلا كمجتمع تنظمه مؤسسة مكتملة لأركانها.

وضمن جملة الوسائل والأدوات التي استخدمها المجتمع المدني هناك طرق عديدة كالتفاوض والمساومة والإقناع، ووسائل أخرى غير مباشرة كالسعي إلى الوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال وشخصيا بصنع القرار وعبر وسائل التواصل المختلفة والمتنوعة والمتجددة، ويتم الاعتماد في ذلك على كافة الوسائل المتاحة كاللجوء إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية الصحف وغيرها وهذا بغرض التأثير على الرأي العام وخلق نوع من الضغط يكون له دور في تحقيق ما يريده أفراد المجتمع. (41)

فالمجتمع المدني هو ببساطة ظاهرة تتخطى الحدود حيث يسعى المواطنون من كل الأجناس والعقائد للدفاع عن قضايا مصيرية كالدفاع عن الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، المرأة، البيئة، والعدالة الاجتماعية، فهو طريق يؤثر فيه المواطن البسيط في السياسات والقيم والممارسات، بهذا هو يقدم بالفعل أشياء إضافية وإيجابية هاته الطاقة لم تبقى مركونة في زاوية واحدة فقط بل تحطت العالمية.

من جملة الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني نذكر:

- طرح فرص للتعاون الأفقي بين المواطنين.

- تعزيز مشاركة المواطن وتفعيل قدراته على المشاركة.

- يقدم خدمات إنسانية.
- المساهمة في تهيئة المجال السياسي والتشريعي لفعل أعمق من المجتمع المدني.
- تشجيع العطاء والعمل الخيري.
- يساعد في المعرفة وتدفق المعلومات.
- فتح فرص الحوار مع المؤسسات الاقتصادية داخل الدولة وحتى خارجها
- يدعم التنمية والعدالة الاجتماعية.(42)
- يُضاف لما قيل سلفا ما يلي:
- تحقيق الانضباط وخلق نظام داخل المجتمع، لكون المؤسسات أداة فعالة لفرض الرقابة على الجهات الحكومية و ضبط سلوك الأفراد والجماعات حيال بعضهم البعض.
- نقطة أخرى يمكن إضافتها وهي تحقيق الديمقراطية، حيث أن حركات المجتمع المدني تعد القناة الرئيسة للمشاركة في الحياة السياسية والمحافل الانتخابية التي تخصصها السلطة الحاكمة، كما تعد حركات المجتمع المدني وسيلة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية الناجمة عن ارتفاع مستويات الوعي الثقافي، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي وغيرها من مختلف المجالات.
- غرس مبادئ القيم والأخلاق في نفوس البشر والتي يطلق عليها اسم التنشئة السياسية والاجتماعية فنذكر من بين الأمثلة الانتماء والولاء والتعاون والتضامن، فبمجرد انتماء الفرد لأي منظمة فهو مؤشر من المؤشرات الإيجابية التي تكون لها بالغ الأثر على الشخص وعلى حالته النفسية، حيث يقوى لديه الشعور بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة وجديدة.(43)
- الدفاع عن الطابع التعاقدى للدولة فهو عمل يقتضي الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل بالصورة والتي تؤدي إلى تقليص آلية السيطرة والإكراه من جانب واحد، التي يتفنن في ممارستها الكثير من الدول فيتحول الدفاع عن المفهوم إلى جزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الوطن العربي.
- ترسيخ كل ما يسمح بتوسيع دائرة المجتمع المدني في مجال الذهنيات ومجال الممارسة الاجتماعية يعتبر بمثابة وسيلة للمساهمة في استبعاد كل ما يمكن أن يحول النسبي إلى المطلق وهكذا.(44)
- التوفيق والوساطة، والقصد من هذا خلق قنوات تواصل تعتبر كالوسيط بين الحاكم والشعب، الهدف منها نقل مطالب الجماهير إلى رئاسة الحكومة والوزارات السيادية داخل الدولة بالطرق السلمية وهو ما عاشته الجزائر في شهر فيفري من عام 2019، فأصبحت هاته السلمية من بلادنا الجزائر مثلا يقتدى به وأصبح نموذجا فعالا في رسم معالم تغيير الأنظمة داخل الدول العربية وحتى العالمية.
- إذ تسعى حركات المجتمع المدني من خلال هذا كله الى تغيير الأوضاع من الحسن إلى الأحسن لكي ترقى إلى مكان أفضل وأعلى في المجتمع.(45)
- تتلقى حركات المجتمع المدني العديد من المطالب الاجتماعية فتقوم بإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات معينة مما يسهل عملية التجاوب من طرف صناع القرار، فلولوا هذا الدور الذي تقوم به لكان من الصعب على الحكومة

التكفل بمختلف المطالب، كما أن سياسات الحكومة تحوي على نوع من التفرقة والتي ينتج عنها عدم التوازن بين مختلف الجماعات، فيخلق بهذا الثقة في الدولة ومؤسساتها.

- تطبيق ما يسمى في القانون بظاهرة الحلول، ففي حالة الأعباء الثقيلة التي تكون على الدولة والتي قد تؤدي أحيانا إلى غيابها أو عجزها أو وجود سبب من الأسباب القاهرة هي أسباب قد تترك فراغا تحتاج لتعويضه هيئة أو مؤسسة يُراد لها تسيير شؤون البلاد والعباد، فظهرت هنا إلزامية تدخل مؤسسات المجتمع المدني كمطلب أساسي وهام لسد الفراغ وإلا فالدولة ستنهيار وتزول، خاصة في ظل تنامي الشعور بعدم الرضا لدى جمهور المواطنين الذين هم في الأساس مصدر لكل سلطة، والذين كانوا يستفيدون من الدور الفعال للدولة في تلبية مطالبهم. (46)

فدور المجتمع المدني في التدخل أثناء الحالات الاستثنائية يعتبر نقطة تحول في تسيير شؤون البلاد، من منطلق عدم انفصال البشري عن الطبيعي وهو مبدأ من المبادئ علم الاجتماع لا القانون، علماء الاجتماع يوضحون هاته الفكرة كالتالي:

يعتبرون الكائن البشري كائن اجتماعي يتعلم ويكسب أكثر من غيره من الأجناس الأخرى فينطلق أحد المفكرين الاجتماعيين "إلياس" في تصوره هذا بناء على العلاقة بين ما هو فطري وما هو مكتسب، بحكم أن الحيوانات تعتمد على الجانب الغريزي ركز الأستاذ على ما هو مكتسب معتبرا بأنه لا يمكن فهم الأفراد إلا بفهم العلاقة الاجتماعية التي تربط بعضهم ببعض، ويضيف الأستاذ بأن الناس بصفتهم يعيشون في مجتمعات لا توجههم غرائز ثابتة وإنما على النقيض من ذلك توجههم نتائج وجودهم الاجتماعي ويرفض إلياس القول بأن المجتمع انبثق لحظة تأسيس التعاقد الاجتماعي كما يرفض فكرة وجود طبيعة بشرية ثابتة، وعلى النقيض من ذلك سيوافق على كون العلاقات التبادلية والتطابقية بين الأفراد داخل المجتمع المدني، تمثل لحظة في السيرورة التاريخية والاجتماعية للحضارة وهي لحظة انفصال البشري عن الطبيعي، ويعتقد أن الإنسانية لا تكتمل ولا تحقق ذاتها، وأن الأفراد لا يتعلمون ولا يدركون كيف يصبحون ذواتا إلا من خلال المجتمع، ويخلص الأستاذ إلياس بأن الناس حينما يتعلمون من خلال المجتمع كيف يصبحون بشرا يكون هناك انقسام في وضع الأشياء وترتيبها. (47)

كما تُقدّم مؤسسات المجتمع المدني وظائف أخرى منها:

الوظيفة السياسية، الوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.

(أ)- **الوظيفة السياسية:** ونعني بهذا تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات في معيشتهم كما تقوم بتطوير مشاركة المواطنين في الرقابة على شؤون الحكومة ليس فقط في العرس الانتخابي، بل يجب أن تتعدى هذا الحد فيشترط أن تكون المشاركة يومية وبطريقة مستمرة.

في هذا الصدد يقول الفقيه "توماس جيفرسون": "كل مواطن يكون مشارك في شؤون الحكومة ليس فقط في الانتخابات ليوم واحد في السنة، بل كل يوم والمواطن مستعد لأن يتمزق قلبه على أن تسلب منه سلطته". فمؤسسات المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على الحكومة.

ب)- **الوظيفة الاجتماعية:** هناك مجموعة من المؤسسات مهما اختلفت وتنوعت فهي تعمل في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في جوانب عديدة متعلقة بحياة الأفراد والأشخاص، كمكافحة الجريمة والقضاء على الرق وغيرها.

ج)- **الوظيفة الاقتصادية:** تعيش الدولة أحيانا حالات من التعصب والتشنج تفرضها الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد كاشتداد أزمة الديون، وعجزها عن سدادها، وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في مواصلة أدائها لنفس الأدوار التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله.

مما يُحدث فراغا يحتاج لمن ينبهها فيه، وهنا كان لابد لمؤسسات المجتمع المدني أن تتحرك لتشغل هذا الفراغ لكي لا تتعرض الدولة للانحيار والزوال، فتكون مؤسسات المجتمع المدني بمثابة دولة الظل التي تلعب دور التغيير التنموي داخل المجتمع.⁽⁴⁸⁾

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بحقوق الإنسان.

هناك علاقة وطيدة بين مؤسسات المجتمع المدني مع حقوق الإنسان، وكلاهما يلعب دورا محوريا في تحرير الإنسان من أي قهر أو عبودية، فمن حق الإنسان أن تتاح له الظروف المناسبة و الملائمة لإشباع رغباته المرجوة ولأن مدونة حقوق الإنسان تستسقي معناها وتستمد شرعيتها الدستورية والقانونية من ضمير المجتمع الإنساني فهذا يعني أن حقوق الإنسان تستمد معناها ودلالاتها من المجتمع المدني ذاته الممثل من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في وقت واحد، ومن هنا يبرز الدور الترشيدي الذي يضطلع به الضمير المجتمعي المدني لصون حقوق الإنسان وكرامته، فهناك إذا شراكة أو قاسم مشترك بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل إنجاح المشروع الحقوقي الإنساني والارتقاء بالمجتمع الى مصاف الشعوب المتقدمة والمزدهرة.⁽⁴⁹⁾

من بين الأدوار الموكلة للمجتمع المدني نذكر على سبيل المثال إعداد ونشر التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي والعالمي، ومن هنا يمكن فرض مجموعة من الآليات في سبيل حماية حقوق الإنسان وهي الآليات الرقابية والدفاعية.

فآليات الرقابية تتمثل في إرسال مراقبين حيادين لحضور جلسات المحاكمات مثلا وهو إجراء بالغ الأهمية لاسيما حين توجد شكوك قوية حول مدى صحة الإجراءات من عدمها في الدولة، أما الآليات الدفاعية فهي نوع آخر من الأنواع الناجحة في ميدان ربط العلاقة بين حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ويمكن أن نختصر هاته الآليات كما يلي: ⁽⁵⁰⁾

- 1- إصدار التقارير حول أوضاع حقوق الإنسان.
 - 2- رصد وتوثيق الانتهاكات.
 - 3- بعثات تقصي الحقائق: وتتفاوت سلوكيات البعثات وأساليب عملها ومقاييس أدائها من مؤسسة إلى أخرى.
- أما فيما تعلق بالإجراءات الحمائية التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني تكمن فيما يلي:
- أ- فضح الجهات المسؤولة عن انتهاكات معينة لحقوق الإنسان أمام الرأي العام العالمي وضرورة التصدي لها، وهنا غالبا ما تنجح مؤسسات المجتمع المدني في القيام بهذه المهمة بفعل مرونة عملها.

ب- بناء على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومضمون مادة من مواده فإنه يجوز تقديم الشكاوى في حالة وجود انتهاكات واقعة على حقوق الإنسان عن طريق حق الطعن الفردي المعترف به دولياً.

إن هذه الآليات في حقيقة الأمر تساهم في حماية حقوق الإنسان، فتفعيل آليات الحماية الدولية من قبل مؤسسات المجتمع المدني يؤدي حتماً إلى إمكانية تصور اقتران عملها بالجزاء والقوة المادية من ناحية كما يؤدي إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق حقوق الإنسان من ناحية أخرى، والأثر الأوضح هو توقيع العقوبة وتجنب القيام بانتهاكات إضافية تمس بالمصلحة الفردية .

فمجموع هذه الآليات يعد في حقيقة الأمر وسيلة للضغط عن الحكومات المدنية أو العسكرية لتكون المسؤولة شخصية وفردية ضد حقوق تهميها القوانين والاتفاقيات الدولية جرّاء هذه الانتهاكات.⁽⁵¹⁾

مجال اهتمام المجتمع المدني بمسألة حقوق الإنسان كانت لها مجموعة من الدوافع فرضت موضوع حقوق الإنسان على الساحة القومية والعالمية على السواء، حيث تؤكد للجميع بأن ثمة محددات اجتماعية وثقافية تلعب دورها في تأكيد حقوق الإنسان والإقرار بها.

وبهذا نسوق مجموعة من الملاحظات الرئيسية التي تساعدنا على قراءة هذا الموضوع:⁽⁵²⁾

1- الملاحظة الأولى: كان موضوع حقوق الإنسان متلازماً مع النزعة الفردية، ذلك أن الجماعة التي كانت تميز المجتمعات وتصنفها لم تكن في حاجة إلى التأكيد على حقوق الإنسان، لأنها اعتبرت التكوينات القبلية والعائلية هي النمط النموذجي لهذه الجماعة.

2- موضوع حقوق الإنسان لعب دوراً مهماً في إبراز الطبقات الأركيولوجية لمسألة حقوق الإنسان.

3- من بين الملاحظات الأخرى أيضاً هو أن هذا الموضوع بالأساس هو موضوع حضري والسبب في ذلك يرجع لطبيعة نوعية الحياة في السياق الحضري، فهو سياق تسوده الفردية وتسقط في إطاره العزوة التي تشكل إطاراً للفرد.

4- أصبحت تتصل بحقوق الإنسان في عصر العولمة فأصبحت القوى العالمية تستخدم شعار حقوق الإنسان سبباً للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو ما فعلته كثير من الدول الأوربية ألا وهو تدخلها في شؤون دول أخرى كغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.⁽⁵³⁾

فدعم مؤسسات المجتمع المدني لحقوق الإنسان ونشر هاته الثقافة يعتبر العامل الأساسي له جوانب عديدة نذكر من ضمنها:

* دعم المجتمع المدني ومؤسساته مهما اختلفت وتنوعت في نشر ثقافة حقوق الإنسان سواء أكانت سياسية أو ثقافية ينتج عنه عمل تنظيمات المجتمع المدني بنشر الحقوق ونشر الوعي بمختلف الوسائل والطرق.

* تمكين الأفراد من أجل الحصول على حقوقهم: فكانت تنظيمات المجتمع المدني بما فيها التنظيمات ذات الطابع السياسي تلعب دورها في تحقيق إشباع هذه الحاجات.

* الدفاع عن الأشخاص: حيث تعتبر التنظيمات الأهلية الدفاعية أحدث التنظيمات التي ظهرت على ساحة المجتمع المدني.

خاتمة

إن أهم التطورات التي شهدتها المجتمع المدني والدولة في البيئة الغربية والعربية تبين بأن كلا المصطلحين شهد تطورات لا متناهية كانت هي في الغالب نتاج لتطور الفكر السياسي، فلا يمكن استيعاب مصطلح المجتمع المدني بمعزل عن مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع السياسي، حيث تشكل المفاهيم الثلاثة معا مجالا للحياة العامة ويكون لها دورا استراتيجيا في التحول الديمقراطي، فمهما استطاعت الدولة أن تحتكر المجال الأوسع للحياة السياسية فإنها لا تستطيع أن تمحي المجتمع المدني من الوجود بل يحدث أن يتحول مركز ثقل الحياة السياسية لصالحه، فيضمحل دور وتأثير الدولة.

من خلال ما قلناه توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن مشكلة المجتمع المدني - من حيث المفاهيم - في انحصارها وانغلاقها وفشلها هي انسيابيتها وانتشاره في كل الاتجاهات لتفرض وجودها في كل القطاعات المعرفية في القانون، السياسية، الاقتصاد، فليس هناك رجل قانون أو رجل دولة أو دين أو غيرهم لا يستخدم هذا المفهوم، بل أن شرائح عريضة من قطاعات مختلفة تتنافس في السعي للحصول على صفة الانتماء للمجتمع المدني لأنه أصبح واحدا من مصادر الشرعية.
- الدولة والمجتمع المدني: هما تسجيل لتاريخ حافل بصراع الأفكار والتجارب، ويجدر بنا أن نذكر بعض المعطيات التي توضح عبر التاريخ مقولة المجتمع المدني باعتبارها أداة تحليل في مقارنة علاقة الدولة بالمجتمع بناء على مبدأ السيادة، فباسم السيادة تمتنع الدولة عن التدخل في شؤون دولة أخرى وباسمها أيضا فالدولة تكون في حماية من التدخل الأجنبي، لكنها لا تمتنع الدولة من بسط هيمنتها على المجتمع.
- استراتيجية المجتمع المدني هي نفسها استراتيجية الدولة وبهذا المنظور فإضعاف الأول ليس إضعافا للثاني، فالدولة المعاصرة إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بطرائقها المباشرة وغير مباشرة، وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني ليس كمجال لممارسة سلطتها فقط لكن كآلية ضرورية لبقاء هذه السلطة.
- إرساء تصور واضح حول المجتمع المدني: لا يمكن تصوره إطلاقا دون الرجوع إلى معطى الدولة التي لا تقاوم التحولات المفروضة عليها في الداخل أو الخارج، وهي تحولات في الأساس تعبر عن إرادة أعلى منها وهي إرساء كيان قانوني تتحول فيه الدولة الى هيئة خاضعة لتأثير الرأي العام الداخلي والخارجي لتكون وسيلة في بناء التحول الديمقراطي.

أهم التوصيات هي:

- من المطلوب أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين الحكومة وبين مؤسسات المجتمع المدني الفعالة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

- بناء الثقة بين الجانبين مطلب من المطالب الأساسية فهو أمر ضروري للتعاون والتنسيق بين الطرفين في شتى المجالات.
- توظيف مؤسسات المجتمع المدني في المحافل العالمية، فلا يبقى محصور داخل الدولة فقط وهذا لتحقيق أهداف قومية والتأثير على الرأي العام.
- خلق تحالفات لمؤسسات المجتمع المدني تساهم في التعامل الفعال مع الدولة لترسيخ قواعد سليمة وصحيحة لبناء دولة القانون حتى تكون سندا قويا في بناء التحول الديمقراطي للرفي بأفراد الشعب في الحياة الاجتماعية، السياسية الثقافية.
- توافر الوعي بالمتغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى العالمية وفهم لبيئة العولمة من شأنها أن تقوي من الإسهام العربي لمختلف الدول في الوطن العربي في محافل المجتمع المدني العالمي.
- يجب على الدولة أن تعتمد على وضع أجندة لأولويات القضايا الرئيسية وفتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني بكل توجهاتها وتوظيفها، وهذا من أجل المصلحة الوطنية.
- إسناد مبدأ الرقابة لهته المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة وخلق الثروة وهو دور من الأدوار الرئيسية للحركات الجمعوية.
- العمل على تأسيس العديد من الجمعيات المتخصصة تتشكل من كل أطياف المجتمع لخلق نوع من التكامل بين أفراد المجتمع، وهو ما قام به المشرع الجزائري من خلال تجميع الجمعيات تحت سلطة واحدة سماها المرصد الوطني للمجتمع المدني بناء على التعديل الدستوري الأخير من عام 2020.
- أعتقد بأنها أهم التوصيات المحورية للتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة في الحياة القانونية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية في ظل التحول الديمقراطي.

الهوامش:

- 1- أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص 08.
- 2- سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 10.
- 3- منذر الشاوي، دولة القانون، الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص 13.
- 4- توماس ماير أروفور هولت، المجتمع المدني والعدالة، ترجمة رانيا النشار وماجدة مذكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 13.
- 5- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2000، ص 10.
- 6- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المجتمع المدني (المفهوم والأبعاد)، دار الراجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 10.
- 7- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 11.
- 8- محمد الغيلاني، المجتمع المدني (حججه، مفارقاته ومصائر) هل سيتم الاحتفاظ به؟، دار الهدى، بيروت، لبنان، 2004، ص 49.
- 9- المرجع نفسه، ص 50.
- 10- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص 19.
- 11- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، 2008، ص 48.
- 12- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 15 وما يليها.
- 13- سعيد سالم جويلي، المرجع السابق، ص 12.
- 14- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 17.

- 15- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص 20.
- 16- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 23.
- 17- لمزيد من التفصيل راجع: محمد الغيلاني، المرجع السابق، ص ص 65-70.
- 18- راجع: سعيد سالم جويلي، المرجع السابق، ص 14.
- 19- انظر: أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص ص 22-24.
- 20- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 27.
- 21- المرجع نفسه، ص 30.
- 22- لمعرفة المزيد حول فكرة غرامشي راجع:
- عبد العالي دبة، عمر فرحاتي، أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2006، ص 88.
- 23- للاستزادة حول هذا الموضوع راجع:
- جان زيغلر (الأمل)، المجتمع المدني العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2003، ص ص 217، 275.
- 24- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، المرجع السابق، ص 50.
- 25- بوطيب بن ناصر هبة العوادي، المرجع السابق، ص 32.
- 26- جان زيغلر، المرجع السابق، ص 275.
- 27- سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص ص 41-63.
- 28- يقول الأستاذ عزمي بشارة: رمادية يا صديقي كل نظرية، وخضراء يانعة هي شجرة الحياة راجع: مؤلفه السابق، ص 13.
- 29- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص 25.
- 30- كمصطلح المواطنة والمواطن فهما تعبيران ارتبطا بنشأة الدولة القطرية المرتبطة بدورها بحدود إقليم منطقة معينة وبجماعة سكنية انتسبت إلى دولة نشأت في لحظة من لحظات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى والثاني، راجع:
- وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص ص 119، 120.
- 31- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 733.
- 32- للمزيد راجع: بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص ص 45-47.
- 33- المرجع نفسه، ص 48.
- 34- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية المشار إليها سابقا، ص 292.
- عبد الله أبو هيف، الحرية والمجتمع المدني والعملة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد 122، 2005، ص 130.
- 35- راجع: سعيد سالم جويلي، المرجع السابق، ص ص 19-21.
- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص ص 49، 51.
- 36- أحمد خروع، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي بين الأسطورة والواقع (محاولة نظرية تحليلية للأسس القانونية والسياسية للدولة العربية الإسلامية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 91.
- 37- أحمد عيساوي، محاضرة بعنوان المجتمع المدني بين الدولة والمجتمع (قراءة وضعية وشرعية مقارنة)، من محاضرات الندوة الفكرية الخامسة تحت عنوان المجتمع المدني ودوره في التنمية، الأدوار والتحديات، الجزائر، الرابطة الولائية للفكر والإبداع بولاية الوادي، 2005، ص 47.
- 38- الطاهر خويضر، البرلمان والمجتمع المدني، مجلة الفكر البرلماني والتي تصدر عن مجلس الأمة، الجزائر، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص 72.
- 39- مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق، ص 37.

- 40- الطاهر لبيب، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع بالمدني العربي، ورقة قُدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 361-366.
- 41- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 75.
- 42- أماني قنديل، المجتمع المدني العلمي، المرجع السابق، ص 19.
- 43- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 76.
- 44- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص 31.
- 45- بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، المرجع السابق، ص 76.
- 46- المرجع نفسه، ص 77.
- 47- لمعرفة المزيد راجع: محمد الغيلاني، المرجع السابق، ص ص 245-247.
- 48- عامر عياش، أديب محمد جاسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان (دراسة قانونية)، العراق، العدد السادس، السنة الثانية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، 2010، ص ص 9-11.
- 49- عبد الوهاب بوحديبة، حقوق الإنسان والمجتمع المدني، مداخلة قُدمت إلى أعمال الندوة الوطنية المنظمة بتونس (نوفمبر 1998)، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، تونس مركز النشر الجامعي، 2000، ص 53.
- 50- عامر عياش وأديب محمد حاسم، المرجع السابق، ص ص 29-35.
- 51- المرجع نفسه، ص ص 36-37.
- 52- علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007، ص ص 209، 214.
- 53- بتصرف.